

في أفق السياسة العالمية

مشكلة اسكندرونة

في ربيع عام ٣٣٤ قبل الميلاد عبر الإسكندر الأكبر مضيق « الهلسبونت » بين أوروبا وآسيا على رأس جيش مدرب من المقدونيين والإغريق ، وطلع به فوق هضاب آسيا الصغرى ، ثم سار في محاذاة ساحل البحر قاصداً فتح الشرق وتقويض دولة الفرس . وبعد نزال وجلاد مع جنود الفرس الذين كانوا يحتلون تلك البلاد ارتد الفرس نحو الشرق ، واستمر الإسكندر يزحف شرقاً ويحتل في طريقه المدن والأقاليم التي يجلو عنها العدو حتى التقى « بدارا الثالث » ملك الفرس الذي جاء يقود جيشاً عرمرماً تجمعت كتائبه من أطراف إمبراطوريته الواسعة وتقابلا في موقعة « أسوس » عند رأس الخليج الذي يفصل بين جبال الطوروس وسهول سوريا ، وهناك انتصر الإسكندر على الفرس انتصاراً حاسماً فتح له الطريق إلى سوريا وفلسطين ومصر . ثم عاد الإسكندر يطارد دارا شرقاً ، ومازال به حتى دانت له بلاد ميديا وبابل وما بين النهرين وبلاد فارس نفسها وشمالي الهند إلى ما وراء نهر السند شرقاً .

وقد تم للإسكندر هذا النصر العريض الذي امتدت به فتوحه من البحر الأدرياتي غرباً إلى نهر السند شرقاً والذي فاق به الأوائل والأواخر من الفاتحين في مدى لا يتجاوز عشر سنوات ، كان فيها الإسكندر كالشهاب الثاقب لم يكد يضيء ويبهز أنظار العالم الشرقى باسمه وبأسه وفتوحه حتى هوى واختطفته الحمى وهو في الثالثة والثلاثين من عمره ؛ فلا عجب إذا كان العالم على اختلاف أجناسه وأديانه قد خلد اسم الإسكندر في قصصه وأساطيره وكتبه وآثاره . ومن الآثار التي بقيت على الزمن تلك المدن التي اختطها الإسكندر نفسه أو التي أقامها خلفاؤه تحليداً لذكرى فتوحه وانتصاراته . وقد أطلقوا عليها جميعاً

مشكلة اسكندرونة

اسم الإسكندر أو نسبوها إليه نسبة صحيحة أو محرفة على اختلاف اللهجات اللسانية التي كانت تنطق بها الشعوب التي أخضعها الإسكندر .
وعلى الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط قامت مدينتان تحمل كل منهما اسم الإسكندر : الإسكندرية التي أسسها الإسكندر نفسه على مصب الفرع الغربى للنيل ، والتي لم تلبث أن أصبحت أهم الموانئ التجارية فى البحر الأبيض المتوسط ، « واسكندرونة » التي أنشئت على قرب من المكان الذى وقعت فيه معركة « أسوس » . ولما كانت الإسكندرية أعظم شأنًا وأقرب منا إلى الاغريق فقد عرفوا الإسكندرونة بصيغة التصغير فقالوا Alexandretta وعرفها الأروام والأتراك « باسكندرونة » .



وليس لى من المعرفة بعلم الصرف ما يجعلنى أقرر ماذا يقال فى اللغة العربية لتصغير الإسكندرية . ولكن الشيء الذى أعرفه يقيناً أن اسم « اسكندرونة » قد زال الآن أو كاد من المعاجم والجرائد الحديثة ؛ فقد أغنتنا تركيا أخيراً عن

البحث عن قياس عربي لتصغير أسماء المدن والبلدان ، فحلت الاسم كله محواً وأطلقت على المكان اسماً آخر قديماً هو « هاتاي Hatay » ليعيدوا — أولاً — إلى أذهان الناس مجد « الحيطيين » القدماء الذين ينتسب إليهم الأتراك والذين استوطنوا آسيا الصغرى وفيها ازدهرت مدينتهم قبل عهد الإسكندر بألف عام . وثانياً — ليزيلوا كل أثر عربي أو إغريقي قد يملق باسم الميناء أو الإقليم أو السنجق بعد أن زلت عنه فرنسا لتركيا في سنة ١٩٣٩ . ولا ننسى أن الأتراك الكالين قد غيروا اسم القسطنطينية وأبدلوا به اسم اسطنبول التركي ، حتى يقضوا نهائياً على الخرافة القائلة بإعادة الدولة الزنطية زعامة الإغريق أو غيرهم ولكن حق الأتراك في التمسك باسطنبول يقوم على العوامل الجغرافية والتاريخية . وهذه العوامل نفسها هي التي تحول دون « تريك » الاسكندرونه ، وإليها يستند السوريون في المطالبة بردها إليهم ؛ فهي داخلة جغرافياً في حدود سوريا الشمالية ، وهي الميناء الطبيعي لمدينة حلب ، وهي المدينة السورية التي تلي دمشق في الأهمية .

ولقد كانت إسكندرونه ذات أهمية تجارية عظيمة القدر بالنسبة إلى سوريا قبل فتح قناة السويس حين كان طريق التجارة البري بين آسيا وأوروبا يمر بمخليج فارس والبصرة ونهر الفرات وحلب وإسكندرونه ومنها إلى موافئ أوروبا . ثم عادت لها أهميتها على أثر جهود الألمان قبل الحرب العالمية الأولى في إنشاء الخط الحديدي الذي كان سيصل برلين ببغداد . فقد مد الألمان خطاً فرعياً ربط إسكندرونه بالخط الأصلي في الأناضول ، فبرزت مكانتها فجأة بعد أن تدهورت على أثر حفر القناة .

ثم نشبت الحرب فقصت على أحلام الألمان ، وقامت الثورة العربية ضد الأتراك حلفاء ألمانيا يقودها أنجال الشريف حسين وتوازهم قوات الحلفاء . حتى إذا كانت سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ زحف القائد الإنجليزي اللنبي ففتح فلسطين وأخذت المدن السورية ترفع أعلام النهضة وتفتح أبوابها للفاتحين من العرب والإنجليز ، وكانت اسكندرونه من هذه المدن جري عليها ما جرى على الأقاليم العربية التي كانت تابعة لتركيا وتحورت في نهاية الحرب . ويظهر أن فرنسا كانت تطمع في ضم سوريا ولبنان إلى إمبراطوريتها الواسعة في حوض البحر الأبيض المتوسط . فلما خاب أملها في الضم ولم تغز إلا بالانتداب على هذين الإقليمين

عولت على أن تتبع في حكم هذه البلاد سياسة عقيمة أرهقت بها الأهالي إلى درجة نفرت أصدقاءها قبل أعدائها .

ومع أن نظام الانتداب قد غير الأساس الذي كان يقوم عليه الاستعمار قديماً فجعل واجب الدولة صاحبة الانتداب هو العمل على مساعدة الشعب المنتدبة له وإرشاده وتوجيهه حتى يتبهاً الحكم نفسه ، فإن فرنسا سارت في سوريا ولبنان وفق سياستها الاستعمارية التقليدية عاملة على إسماع الفرنسيين بالوظائف والمكاسب وإضعاف الوطنيين سياسياً واقتصادياً بكل الطرق .

وكان مبدأ التفرقة بين الطوائف والجماعات الوطنية أول معول استخدمته فرنسا لقتل الروح الوطنية القومية بين أهل البلاد . وجعلوا أساس التفرقة المذهب الديني ليزداد التجاني والتشاحن بين الأهالي ولتظفر فرنسا بمنزلة الحكم المتسلط عليهم جميعاً . وعلى هذه القاعدة أوجدوا دويلات محلية اصطناعية جعلوها مستقلة عن سوريا ، كجبل الدروز في الجنوب ، وإقليم العلويين وسنجق اسكندرونة في الشمال الغربي .

وتبلغ مساحة هذا السنجق ١٩٣٠ ميلاً مربعاً ، وعدد سكانه ٢٢٨.٠٠٠ منهم ٨٥.٠٠٠ تركي و ٢٣.٠٠٠ من المسلمين السنيين و ٦٢.٠٠٠ من العلويين و ٤٩.٠٠٠ من المسيحيين على اختلاف مذاهبهم . وتدخل في هذا السنجق مدينة أنطاكية ذات الشهرة التاريخية .



وإنما دفع فرنسا إلى انتهاج هذه السياسة علمها بأن الشعوب القومية بين الأهالي كان قويتاً ، وأن السوريين كانوا في طليعة المجاهدين الذين لبوا نداء الثورة العربية وكافوا وبذلوا أرواحهم في سبيل الاستقلال والوحدة العربية - تلك الوحدة التي كانت تقض مضجع فرنسا فتقاومها ما استطاعت ؛ إذ كان نجاحها خطراً على النفوذ الفرنسي لا في شرق البحر المتوسط بحسب بل في جنوبه وغربه حيث أهل المغرب والجزائر وتونس الذين تربطهم وشائج نسب وقربى بالعرب في مختلف الأقطار .

ولم يكف فرنسا أنها قطعت أوصال سوريا وسدت عليها منافذ البحر إذ وسعت التفرقة بينها وبين لبنان وبه ثغر بيروت العظيم ، وقد ضمت إليه ثغر طرابلس ،

وبما اخترعت من استقلال إقليم العلويين وبه ميناء اللاذقية ، وسنجد إسكندرونة وبه ميناءه الكبير — لم يكفها هذا فراحت تحاول محاولة أخرى ، حين رأت نجاح الحركة الكمالية في تركيا وبهرها ما أصابه الكماليون من تفوق ونصر مطرد على اليونانيين وتوقعت أن يكون لتركيا الجديدة من السطوة والسؤدد في البلقان والشرق الأوسط ما يدعوها إلى اكتساب مودتها ، فسارعت وأرسلت إلى تركيا مندوباً من قبلها هو « فرنكلين بويون » ليلينغ الحكومة الجديدة في أنقرة اعتراف فرنسا بها ورغبتها في توثيق أواصر المودة بينهما . وكأن فرنسا قد خشيت أن يتجه الكماليون وهم في نشوة النصر نحو الجنوب فيستردوا بعض ما فقدوه في سوريا ، فأسرعت بالتزول لهم عن بعض الأراضي على الحدود بين سوريا والأناضول . ولم يكن لفرنسا بمقتضى صك الانتداب أن تنزل لدولة أخرى عن شيء من أرض البلاد التي انتدبت لها إلا بموافقة العصبة . ثم جاء مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ لتصفية ما بين الحلفاء وتركيا فأقر حدود تركيا الجديدة واعترفت تركيا بزوال سيادتها عن الأقاليم العربية التي كانت تحت حكمها ومنها سنجد إسكندرونة .

واستمر إقليم إسكندرونة يعاني مع باقي الأجزاء السورية متاعب الانتداب الفرنسي وما تبعه من ثورات وحروب وأزمات إلى عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ وفيه تلبد الجو الدولي السياسي في أوروبا واضطربت أحوال العالم جميعه من جراء عدوان إيطاليا على الحبشة وتحديها بريطانيا ومعها الكثرة العظمى من الدول الممثلة في عصبة الأمم . وكان أول ما ظهر من بوادر هذه الاضطرابات في الشرق قيام حركة وطنية في مصر انتهت بتكوين الجبهة الوطنية المصرية وعقد محالفة الصداقة مع بريطانيا سنة ١٩٣٦

ومن مصر انتقلت شرارة الثورة إلى فلسطين ثم إلى سوريا . وكانت الحال في أوروبا قد ازدادت حرجاً ، فاندلعت الثورة الأهلية في أسبانيا ورفعت النازية في ألمانيا رأسها تهدد أوروبا بشر مستطير ، وتوالت نذر الحرب العالمية الثانية ، حينئذ لم تجد فرنسا إلا أن تقبل تنظيم علاقاتها مع سوريا ولبنان على أساس استقلالهما وارتباط كل منهما بفرنسا بمعاهدة تشبه المعاهدة التي ربطت بريطانيا بالعراق أو بمصر .

وكان أول مقومات هذا الاستقلال أن تعود الدويلات التي اقتطعتها فرنسا

من جسم سوريا إليها ، وأن تتعاون سوريا ولبنان على المصالح المشتركة بينهما بشرط احترام استقلال لبنان وعدول سوريا عما يسمى بمشروع سوريا الكبرى .
وفعلا تضامنت الحكومتان مخلصتين في سياستهما الوطنية إزاء الدولة المنتدبة ، وأخذ البلدان يعملان لإدراك أهدافهما الوطنية . وجعلت فرنسا تعطى حيناً وتمنح أحياناً ، وتجدد وتبطل ، وتعمل وتبطل ، وأبى البرلمان الفرنسي إبرام المعاهدة ولم تزل في تردداتها هذا حتى اكفهر الجو الدولي واستهدف العالم لتلك الحرب الطاحنة .

وفي هذه الأثناء قامت الاضطرابات في أنطاكية ، وعز على تركيا أن يؤدي استقلال سوريا وانتهاء الانتداب الفرنسي إلى عودة إسكندرونة إلى سوريا مع أن الجالية التركية في هذا الإقليم تناهز ٤٠ ٪ من سكانه وهم من أقوى العناصر التي استوطنت الإقليم ، فقام الأتراك يطالبون باستقلال إسكندرونة وفصلها عن سوريا توطئة لضمها إلى تركيا في الوقت المناسب .

عند ذلك رأت فرنسا أن مصالحها الحقيقية تحملها على تحقيق رغبات تركيا ، على حين تأبى عليها هذه المصالح أن تساعد على تقوية الجامعة العربية بضم إسكندرونة إليها ، فقررت عرض الموضوع على مجلس عصبة الأمم ، وندبت العصبة لجنة لبحث الحالة في إسكندرونة ، ثم كانت النتيجة أن قررت العصبة أن توافق الحكومتان على احترام استقلال إسكندرونة الذاتي تحت إشراف العصبة ، وأصدر المجلس قانوناً ينظم حكومة السنجق ، فتتولى السلطة التشريعية جمعية منتخبة بطريق التصويت العام على درجتين ، ويمثل القوة التنفيذية مندوب فرنسي تعاونه قوة بوليسية مؤلفة من ١٥٠٠ فرنسي ويده حق « الفيتو » أو وقف تنفيذ القوانين التي لا يوافق عليها . وعلى ذلك تقرر حيدة إسكندرونة وأصبحت اللغتان العربية والتركية فيها رسميتين .

ولكن هذا النظام لم يرق في نظر العرب ولا في نظر تركيا ، فاتصلت فرنسا بتركيا رأساً دون وساطة العصبة واتفقتا في أغسطس سنة ١٩٣٨ على أن يكون لتركيا في إسكندرونة قوة مساوية للقوة الفرنسية . وعلى هذا عقدت بين الحكومتين معاهدة صداقة وتعاون ، وأجريت الانتخابات للجمعية التشريعية

بعد أن مهدت لها تركيا ، فنال الأتراك ٢٢ مقعداً من ٤٠ واجتمعت الجمعية الوطنية في أنطاكية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وقررت إطلاق اسم « هاتاي » على السنجق ، وانتخبت رئيساً تركيا للدولة الجديدة ، كما اختارت الجمعية رئيسها ورئيس الوزراء كليهما من الأتراك . واتخذت الجمعية علماً للسنجق لا يختلف عن العلم التركي إلا في النجم الذي يتوسط الهلال ، فجعلوه نجماً مفرغاً لا يغطيه البياض ولكن تحيط به خطوطه . ومنذ ذلك الوقت بدأ الأتراك « يتركون » المنطقة ، فجعلوا اللغة التركية وحدها اللغة الرسمية ، ولغة التعليم ، وأبعدوا الموظفين العرب سواء منهم المسلمون والمسيحيون . وهاجر من المنطقة عدد كبير من الأرمن أنشئوا لهم قرية بين بيروت ودمشق أوى إليها نحو ألفين منهم . وفي يونيو سنة ١٩٣٩ وقد ظهرت بوادر الحرب تحلت فرنسا لتركيا عن إسكندرونة من تلقاء نفسها ومن غير أن تستشير سوريا . ومنذ ذلك اليوم أصبحت إسكندرونة جزءاً من تركيا . وقد عزّ على سوريا أن يقطع منها هذا الإقليم على غير رضا منها ، فنقم السوريون على فرنسا تصرفها في أرض لا تملكها ، وجعلوا يترقبون الفرص لاسترداد حقوقهم في هذا الإقليم .



ولقد أبرزت الحرب الأخيرة بصفة خاصة أهمية اسكندرونة لا من الوجهة الاستراتيجية فحسب حيث تقوم إسكندرونة على رأس خليج صيق الغور تحيط به الجبال فتكون له حصناً يقيه هجمات الأعداء وهبوب الرياح الشمالية الباردة ، بل من الوجهة الاقتصادية أيضاً؛ فقد وجد في المنطقة معدن الكروم وزيت البترول ، فأصبح الخلاف بشأنها شديداً ، وبلغ كفاح السوريين من أجلها منتهى القوة . وقد سبق لنا القول إن إسكندرونة لاغنى لسوريا عنها لأنها تجد بها العوض عن ثغرى بيروت وطرابلس الشام ، ولأنها البناء الطبيعي لجزء مهم من الشام وهو قسم حلب . وليست حاجة تركيا إليها بأشد من حاجة سوريا الحيوية . وإذا كان الأتراك يقرعون حجة السوريين بحجة أخرى هي أن جاليتهم كبيرة في هذا الإقليم وعددهم يزيد على من عداهم من الطوائف الأخرى فإن مجموع العرب - إذا أضفنا المسلمين السنين إلى العلويين والمسيحيين - يفوق عدد الأتراك فضلاً عن الشواهد الجغرافية والتاريخية التي تؤيد دعوى السوريين .

والآن تقف إسكندرونة حجر عثرة في سبيل الاتفاق بين العرب من جهة وتركيا من جهة أخرى؛ إذ لا يحق أن هناك ميثاق «سعد آباد» السياسي الذي أبرم سنة ١٩٣٧ وبه ارتبطت تركيا والعراق وأفغانستان وإيران للتشاور والتعاون معاً. وأعضاء هذا الميثاق يهمهم وقد انتهت الحرب أن يجددوه وأن يعزروه بانضمام الدول العربية الأخرى إليه، وليس هذا مستطاعاً مادامت مشكلة إسكندرونة قائمة.

ولو أن الموضوع عرض على هيئة دولية فلسنا نظن أن روسيا تؤيد تركيا في طلبها، كما يغلب على الظن أن بريطانيا ستؤيد قضية سوريا فلا يبقى إلى جانب تركيا إلا فرنسا التي خلقت هذا المشكل من أول الأمر. أما الولايات المتحدة فأكبر الظن أنها تقف على الحياد من هذا النزاع (ولا يبعد أن يقترح بعضهم جعلها قاعدة استراتيجية دولية). ويبقى في النهاية الجامعة العربية التي ستقف حتماً إلى جانب سوريا. وقد تقترح الجامعة على الدول — كما اقترحت بشأن ليبيا — إجراء استفتاء شعبي محاييد في المنطقة. وحسناً تفعل الجامعة ويفعل مؤتمر الدول وتفعل هيئة الأمم المتحدة إذا لجأت جميعاً في حل مشكلاتها الإقليمية إلى احترام إرادة الشعوب، وخاصة إذا اقترن ذلك بالضمانات الكافية للتعبير عن هذه الإرادة بالصراحة والحرية الكاملتين. وكان يقال في الماضي إن الملوك والبابوات لا يخطئون، وقد جاء الوقت الذي ينبغي أن يعترف فيه الجميع بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو حق لا يغلبه باطل القوة، وأن صوت الشعوب من صوت الله.

محمد رفعت